4. الهندسة الاجتماعية

مـا من غاية أوسع للشعبويـة المعاصرة من التواصل مع الناس، ومن ثم فإن المبادرات المصممة لزيادة مشاركة الناخبين يمكن أن تكون غير مبالية نهائياً بالمعنى الأصلي لفعل الاقتراع. ببساطة، فإن الضغط على زر يكفـي للمحافظة على التظاهـر بالمشاركة. وإذا كان الجمهور يفتقر إلى الرغبة في الذهاب إلى صندوق الاقتراع للتصويت، فإن تغيير معنى الاقـتراع بالنسبة للنخبـة السياسية يبدو ثمناً بخسـاً مقابل المحافظة على معدلات مشاركة الناخبين.

إن تقـديم المحافظـة علـى التواصـل مـع الناس على فعـل الاقتراع الديمقراطـي له ما يوازيه في سائر ملامـح الحياة الثقافية. لا يبدو أن أي شـيء يحمل قيمة لذاته. ولا يتم تشجيـع المعرفة، والتعليم، والتعليم العـالي، والفنون والثقافة لأنها تتمتع بخصائـص كامنة فيها وملازمة لها ولهذا المنظور الأداتي للثقافة سوابق. فقد أدى تحويل الإنتاج الثقافي إلى سلعة تجارية دائماً إلى تشجيع النزعة الأداتية في النظر إلى الحياة الثقافية والفنية. ما حدث هو أن الثقافة لا يتم تشجيعها ببساطة؛ لأنها تحتوي على قيمة اقتصادية، بل يتم نشرها بحماسة بالغة لدعم سياسة التشميل الاجتماعي. وكمـا في حالة الاقتراع، فإن الثقافة تكتسب قيمة بقدر ما تدفع بالأجندة الشعبوية لسياسة التشميل والمشاركة والوصول. وبـات ينظر إلى كافة أوجه الثقافة مـن منظور هذه الأجندة. المسألة لا

تتعلق بما إذا كانت مؤسسة معيّنة أو قطعة ثقافية جيدة أو سيئة، جميلة أو بشعة، ملهمة أو غير ملهمة، بل بما إذا كانت ذات صلة بسياقها، ومن الممكن الوصول إليها، وتشميلية. بصرف النظر عن محتواها، فإن المؤسسة أو القطعة الثقافية التي تعد بالتواصل مع الجمهور يمكن أن تعتمد على دعم ومساندة نخبتنا الثقافية.

كما أن الهندسة الاجتماعية مستعدة لتغيير معنى الاقتراع، فإنها مستعدة أيضاً لمنح تعريف جديد للفن، والثقافة، والمعرفة، والجامعة. إن واجب «التواصل» يؤدي إلى حالة يضعف فيها احتمال أن يحكم على المؤسسات الثقافية والتعليمية طبقاً لمعايير كامنة فيها ويزداد فيها احتمال أن يحكم عليها طبقاً لإمكانية وصول جمهور أوسع إليها. في أزمنة مضت، كانت ما يطلق عليها «الثقافة الرفيعة» تتعرض للإدانة في كثير من الأحيان لأنها كانت حكراً على أوليغاركية ضئيلة في حين كان يُحْرَم الناسُ العاديون من الاستمتاع بإنجازاتها. أما اليوم، فإن النقد الموجه للثقافة الرفيعة يتمثل في أنها أكثر تطلباً وتعقيداً من أن تكون شعبية، ومن ثمّ فهي غريبة ومترفعة عن حياة الناس.

لقد أصبحت قوة الصلة بحياة الناس مفهوماً رئيساً من مفاهيم روح العصر المتمثلة في الهندسة الاجتماعية. تاريخياً تعرّض مفكرون عظام للانتقاد من قبل الديماغوجيين الشعبويين المعادين للنزعة الفكروية على أساس أنهم بعيدون عن التواصل مع احتياجات الناس. لقد كان المفكر والفنان البعيدان عن ملامسة احتياجات الناس موضع ازدراء من قبل الشعبويين على مدى القرون الثلاثة الماضية.

اليـوم، اتسـع هذا الانتقـاد الفلستيني ليشمـل أي ملمح من ملامح الحيـاة الثقافية لا يعدّ ذا صلة وثيقة بالناس – وهو ما يعني عملياً ما لا يعـدّه صناع السياسات وثيق الصلة بالناس. يستمتع صناع السياسات والسياسيـون المقتنعـون بحتمية الهندسة الاجتماعيـة أيما استمتاع في مهاجمة المتاحف والجامعات الكبرى بسبب ترفعها ونخبويتها.

قـال ماثيو إيفانز (الـذي أصبح اللورد إيفانـز)، والذي عيّن رئيساً لـ «مورد» وهي هيئـة استشارية للحكومة البريطانيـة لشؤون المتاحف، في أول خطـاب رئيـس ألقـاه عـام 2000، أن المتاحف ينبغـي أن تظهر «أنهـا وثيقـة الصلة بالمجتمعات المحليـة» وذلك بإرسـال القطع الفنية التـي تحتويها كي تعرض في المحال التجارية والحانات[96]. في بريطانية، باتت الانتقـادات الموجهة إلى جامعتي أكسفـورد وكيمبردج، بوصفهما مؤسستـين نخبويتين، مكوناً رئيسـاً من مكونات الممارسـات السياسية الشعبويـة. تغـدو المسألة وكأن شيئـاً معروضاً في حانـة يستحق المديح لمجرد وجوده في حانة وليس في صالة العرض الوطنية.

حالما تكتسب قيم مثل وثاقة الصلة وإمكانية الوصول أهمية جوهرية فإنهـا تصبـح صاحبة القـول الفصل في الحيـاة التعليميـة والثقافية. مـن هذا المنظور، فـإن قيمة مفهـوم اجتماعي، أو أوبـرا، أو مسرحية شكسبيريـة تحدو طبقاً لمدى صلتها بالناس وسهولة وصول الناس إليها وفهمهمـا. وإذا فشلت في أن تكون وثيقـة الصلة بالناس أو صعبة المنال فإنها يمكن أن تخضع لعملية إعادة صياغة شعبوية تجعلها مفيدة لمشروع الهندسـة الاجتماعية. في أيلول/سبتمبر 2003، ذكرت تقارير صحفية

أن مختبر المسرح الكلاسيكي في لوس أنجيليس كان شرع يخرج سلسلة «صديقة للجمهور» من مسرحيات شكسبير، تهدف سلسلة من يخاف من شكسبير، إلى إخراج مسرحيات لا تشعر الجمهور بالرهبة. يقوم الممثلون بشرح حكاية المسرحية وهم يمثلونها، ويعيدون صياغة جزء كبير من لغتها الصعبة، ويتوقفون للإجابة عن الأسئلة التي يطرحها أفراد الجمهور[97].

لا يتمثل الدافع إلى تبسيط شكسبير من قبل مختبر المسرح الكلاسيكي في أي تبصرات فنية تتطلب إعادة تفسير جذرية لمسرحيات الأستاذ الكبير. إن إعادة تفسير المسرحيات المدفوع بحساسية جمالية متغيرة جزء لا يتجزأ من تطور المسرح. غير أن إعادة التفسير في هذه الحالة ليس حصيلة حكم جمالي، بل حصيلة الحرص على أن يكون المسرح وثيق الصلة بالجمهور. كما في حالة الاقتراع الإلكتروني، فإن الرغبة بتطوير علاقة مع الجمهور وليس جودة تلك العلاقة، هي الدافع لجعل شكسبير أكثر قابلية للهضم.

إن بعض أشكال الممارسات الثقافية لا يمكن تبسيطها وجعلها وثيقة الصلة بالجمهور. يصعب على سبيل المثال، تحويل سمفونية موسيقية معقدة إلى تسلية صديقة للأسرة هكذا، وبدلاً من إجراء إعادة صياغة شعبوية، ينبغي لها أن تختفي أو أن تعامل بازدراء. يتمثل أحد الأمثلة الواضحة على هذا في النقد الموجه إلى فن المقالة. طبقاً لبعض دعاة حركة الوصول، فإن المقالة نخبوية لدرجة أنه من غير الممكن أن تطلب من طلاب الجامعة العاديين أن يكتبوها. يجادل ريتشارد وينتر، وهو

أستاذ التربية في جامعة آنغليا التقنية بأن كتابة المقالة أمر «صعب وغريب، ولا سيما بالنسبة لأولئك الذين يعودون إلى التعليم الرسمي بعد مدة طويلة من الانقطاع، وكذلك بالنسبة لأبناء الجيل الأول من المشاركين في التعليم العالي». يعتقد وينتر أن المقالة «تحجب المشاركة عن الطلاب الذين قد يكونون قادرين تماماً على تجسيد فهمهم للأفكار عبر أشكال وأساليب أخرى»[98]. وإن المقالة، في جميع الأحوال، تحظى بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية، وإن هناك أشكالاً أخرى أفضل يتعلم عبرها الطلاب. يفضل وينتر ما يسميه الوظائف المكونة من جملة من النصوص المتنوعة، أو المهام الكتابية المحدودة والمصممة لجعل الطلاب يشعرون بالراحة والثقة.

يعكس رفض وينتر للمقالة وتفضيله للوظائف المكونة من نصوص قصيرة متنوعة نزعة أوسع في إخضاع التعليم والثقافة لمستلزمات التشميل الاجتماعي. كما هو متوقع فإن هذه المقاربة ليست مدفوعة بالرغبة بالتعليم وتثقيف العقل، بل بشيء خارج عنها وهي السياسات التشميلية. إن الدعوة إلى استبدال المقالة بوظائف مكونة من نصوص قصيرة متنوعة مدفوعة بالاعتقاد بأن لا شيء «غريب» ينبغي أن يقف حائلاً بين الطالب والتعلم الجامعي. وهذا الإعلان لا علاقة له بالمقالة كشكل كتابي بحد ذاته. إلاّ أن وينتر، وفي سياق ترويجه للوظائف المكونة من نصوص قصيرة متنوعة، لا يجد مندوحة من مهاجمة قيمة المقالة. يوضح هذا المثال أن التسطيح ليس مجرد منتج جانبي عرضي للحملة الهادفة إلى توسيع إمكانية الوصول إلى التعليم

العالي، بل نتيجة حتمية لمنظور يعد هدف التعليم هو شيء يكمن خارج التعليم. في هذه الحالة فإن الوصول والتشميل هما الهدف والتعليم هو الوسيلة لتحقيقه.

مثال آخر على هذه النزعة هو النقاش الدائر حالياً حول دور المكتبة العامة. تعتقد وزارة الثقافة والإعلام والرياضة أن الناس يمكن أن ينفروا من الذهاب إلى المكتبة؛ لأن مظهرها هو مظهر ... مكتبة. ويقول أحد تقارير الوزارة: إن القائمين على المكتبات يمكن أن يقاوموا استعمال بعض الأشخاص أو بعض شرائح المجتمع للكتب أو الخدمات المكتبية بسبب «أنماط السلوك والمواقف غير اللائقة»، أو «القواعد والأنظمة غير اللائقة»، أو «سياسات تخزين الكتب التي لا تعكس احتياجات المجتمع». ينحو تقرير هيئة العمارة والبيئة المبنية في آب/أغسطس 2003 بعنوان «مكتبات عامة أفضل» باللائمة على «الأفكار التقليدية لمراكز إعارة الكتب» التي تسببت في تراجع في عدد زيارات المكتبات بمعدل 17 في المئة. ويطالب التقرير بأن تصبح المكتبات «غرف معيشة المدينة»:

> ينبغي أن تصبح المكتبات على نحو متزايد أماكن مكوث طويل للطلاب، وملاذاً آمناً للأطفال، وحتى بيتاً يلجؤون إليه من بيوتهم. وينبغي أن تشتمل على مقاهٍ، وصالات مؤثثة بالكنبات المريحة، ومناطق ترفيهية يمكن للشباب أن يشاهدوا البرامج التلفازية ويقرؤوا المجلات ويستمعوا إلى الأقراص المدمجة في مواقع محددة لذلك[99].

بعبارة أخرى، يمكن للمكتبات أن تشارك في تقديم أي خدمة طالما أنها ليست الخدمة المملة المتمثلة في إعارة الكتب للناس. وحيث إن إقناع أكبر عدد ممكن من الناس بولوج أبواب المكتبات هو الهدف الرئيس، فإن أي شيء يمكن أن يقف عائقاً في وجه المتسكعين يصبح هو المشكلة. وهكذا ينبغي للكتب أن تختفي من المكتبات كما ينبغي للمقالات أن تختفي من الجامعات.

تتمثل الفرضية الكامنة وراء تقرير مكتبات عامة أفضل وسياسة انوصول في أن أي عقبات تفرضها الحياة الثقافية على مشاركة الناس هي مشكلات ينبغي إزالتها. وعلى نحو أوسع، فإن أي ممارسة تعليمية أو ثقافية لا يهرع إليها الناس على نحو عفوي توهم بالنخبوية. ومن هذا المنظور، فإن الثقافة تكون في أحسن حالاتها عندما يكون من الممكن تلقيمها بالملعقة واستهلاكها من قبل أي كان وفي أي وقت. غير أن التخصص الجامعي، حاله كحال أي ممارسة ثقافية، له كيانه الخاص؛ ولأن هذا يمنح كتاباً أو لوحة هوية خاصة، فإنه بالضرورة يقيم عائقاً يحول دون الوصول إليه على نحو عفوي. كما تجادل الناقدة الثقافية البريطانية جوزي أبلتون فإن «أي شيء له هوية خاصة يقيم «عوائق» – إن حقيقة أنه يقاومك يجعلك تعي أنه شيء منفصل وليس انعكاساً «لك»». ويضيف أبلتون: «إن اللوحة تقاوم الناظر إليها؛ لأنها ذات منطق خاص بها»، وتحذر: «لا تستطيع أن تستوعبها مباشرة عندما تنظر إليها، ولا تستطيع أن تزدردها في جرعة واحدة»[100].

وتمتد مجادلة أبلتون إلى المؤسسات، حيث تلاحظ أن «أي مؤسسة تتمتع بأي جو على الإطلاق، مثل مكتبة أو متحف، ستقيم نوعاً من «العوائق» وتمنعك من الشعور بأنك في غرفة معيشتك». لماذا؟ لأن أي مؤسسة ثقافية تمتلك إحساسًا خاصاً بذاتها، بما تمتلكه، بحكايتها واكتمالها. إن العوائق التي تمثلها جزء لا يتجزأ من الحياة الثقافية، وهذا في الواقع ما يجعلها جذابة للناس. ومؤسسات مثل الجامعات تنشئ عوائق لا بد من تخطيها من قبل الأشخاص الملتزمين بالتطوير الفكري لذواتهم. يمكن بالطبع إزالة تلك العوائق، غير أن ذلك يكون على حساب خسارة وحدة التعليم الجامعي واكتماله.

يُعتقد أن المشاركة في الفنون والتعليم ذات قيمة كبيرة؛ لأنها تساعد الناس على الانخراط في مؤسسات المجتمع. طبقاً لأحد دعاة أجندة التشميل الاجتماعي:

> إن الثقة والمهارات الجديدة؛ والصداقات والفرص الاجتماعية الجديدة؛ والتعاون لتحقيق الإنجازات؛ والمشاركة في التشاور والديمقراطية المحلية؛ وتوكيد الهوية والتشكيك فيها؛ وتعزيز الالتزام بالمكان؛ والأواصر الثقافية، والنزوع الإيجابي نحو اتخاذ المخاطر - كلها رسائل مهمة وضرورية لمحاربة الإقصاء الاجتماعي. إن المشاركة في الفنون يحقق ذلك جزئياً عن طريق بناء القدرات الفردية والمجتمعية، لكن الأكثر أهمية يأتي عن

طريق تعزيز الإيمان بإمكانية تحقيق التغيير الاجتماعي الإيجابي[101].

لقد حاولت الحكومات على مر التاريخ أن تحشد الفنون لتحقيق غايات سياسية. في الماضي كانت الفنون تستعمل للاحتفال بالأمجاد القومية؛ أما اليوم فهي تستعمل لتأسيس نقطة تواصل مع أفراد مشتتين، وفي كثير من الأحيان مهمشين؛ ويتم تطبيق هذه الإستراتيجية بطريقة منهجية وفردانية للغاية.

من المهم أن ندرك أن العامل الشعبوي الضاغط للهندسة الاجتماعية ليس استجابة ديمقراطية ولا نزعة نحو تحقيق المساواة في مواجهة مشكلة التفاوت الاجتماعي أو الفقر. كما لاحظت في الفصل السابق، فإن هذا مشروع يهدف إلى إعادة إشراك مجتمع متشظٍّ على نحو متزايد. إن التشميل الاجتماعي، والوصول، والمشاركة كلها أجزاء من أجندة تهدف إلى تأسيس نقاط اتصال بين النخبة الثقافة وجمهور يعيش في حالة من الاغتراب. وحيث إن بناء التواصل يمثل الهدف المهيمن، فإن ماهية الأشياء التي يتم تشميل أولئك الذين يعانون الإقصاء فيها نادراً ما يتم استكشافها. إن توسيع المشاركة أسهل من ضمان أن يكون ما يشارك الناس فيه يستحق مشاركتهم بالفعل.

الغريب أن سياسات الهندسة الاجتماعية تقدم بصورة عامة بوصفها جزءًا من برنامج للإصلاح الجذري. وهذه هي بالتأكيد الكيفية التي يتم فيها تقديم توسيع المشاركة في التعليم العالي. غير أن فكرة أن الجامعة

تتعرض لبرنامج إصلاح هي فكرة غريبة للغاية. إن الإصلاحات التي يتم إحداثها في مجالات أخرى لا تتم بناء على فرضية أن المؤسسة التي سيتم إنشاؤها ستكون أدنى من المؤسسة التي سبقتها. في مرحلة ما بعد الحرب، لم يكن الوصول الشامل إلى الرعاية الصحية عبر تأسيس خدمة الصحة الوطنية يعني تحويل المشفى إلى محطة إسعاف أولي بالطريقة التي تم فيها تحويل الجامعة إلى معهد للتعليم ما بعد الثانوي.

ليس جديداً أن تجري محاولة إخضاع الثقافة والتعليم لأجندة الهندسة الاجتماعية. اعترض النقاد في حقب سابقة على الاحتفاء بالفن من أجل الفن، وهاجموا فكرة السعي الذي لا تشوبه أي مصلحة خاصة لمعرفة الحقيقة. الفرق يكمن الآن في الطريقة التي يتم عبرها نقل مثل هذه المواقف وتطبيقها على نحو منهجي في مناحي الحياة الاجتماعية كافة، ودرجة الامتناع عن الدعوة إلى أي قيم أو معايير مؤسسية على الإطلاق. وعلى هذا الأساس، فإن هذه القيم والمعايير المؤسسية باتت اليوم عقبات تقف في وجه توسيع الوصول، وإهانة توجه للذين يعانون الإقصاء وإلى تقديرهم لأنفسهم.

من حيث المبدأ، يعد توفير الفرص المتكافئة للجميع هدفاً يستحق الاحترام. كما أن زيادة مشاركة الجمهور في الحياة الفكرية والثقافية هدف يمكن لأي شخص ذي ميول ديمقراطية أن يدعمه. المسألة ليست كما يدعي النقاد الثقافيون المحافظون بأن المشاركة الشعبية ينبغي أن تكون على حساب تلاشي المعايير. لقد كان الاعتقاد بأن «أكثر يعني أسوأ»، على سبيل المثال، أساس اعتراض كينغسلي إيميس على زيادة

أعـداد طلاب الجامعـة في ستينيات القرن العشريـن[102]. بل إن توسيع التعليـم العالي يمكن أن يـؤدي إلى تراجع المعايـير إذا كان الدافع إلى توسيـع التعليم يتمثل في مسائل لا علاقـة لها بدعم المُثُل، إن أكثر يعني بالفعل أسوأ عندما تهيمن على التعليم والثقافة اهتمامات ومسائل تقع خارج أجندتها.

بالرغم مـن الخطـاب الشعبوي للأجنـدة المبنية علـى الإقصاء الاجتماعـي، فإنها تبقى معادية وبعمق للثقافة الشعبية الحقيقية. إن الثقافة الشعبيـة الحقيقية تولد ذاتها وليست منتجاً تقدمه سياسات تهـدف إلى إشراك الجمهـور. على النقيض من ذلك فـإن سياسات الإقصاء الاجتماعـي تهدف إلى تشكيل الذوق العام ووضع معايير له والسيطرة عليه في النهاية.

الهجوم على الاستقلال

كمـا في حالة التعليـم، فإن السياسة المتعلقـة بالثقافة والفنون تمت تعبئتها لمكافحة الإقصـاء الاجتماعي. يتعارض هذا الاستعمال الأداتي للسياسـة الثقافيـة على نحو بيّن مـع فكرة أن الثقافـة تمتلك قدراً من الاستقـلال؛ بـل أن تكون مملكـة قائمة بذاتهـا تتطور وفقـاً لقوانينها الخاصة. أمـا الآن فإن الهندسة الاجتماعية هـي التي تصوغ السياسة العامة فيمـا يتعلق بالثقافة. تسعى وزارة الثقافـة، والإعلام والرياضة إلى جعـل المـوارد الثقافية متاحـة «للأغلبية وليس فقـط للأقلية»[103]. إن استعمـال المؤسسـات الثقافية لإقامـة صلة بين المؤسسـة السياسية

والشعب يدفع هذه الهيئات إلى هدف لا صلة له بمبررات وجودها في الأصل، ومن ثمّ يمثل تحدياً مباشراً لاستقلالها المؤسسي.

يجادل مروجو الهندسة الاجتماعية بأن الاستقلال المؤسسي ليس قضية كبيرة بالنظر إلى أنه نادراً ما يتحقق في الواقع. ويزعم هؤلاء في بعض الأحيان أن السعي إلى الاستقلال يمثل سياسة أصحاب المصالح لخاصة، ويشيرون إلى أن فكرة الاستقلال المؤسسي، كما فكرة المعرفة من أجل المعرفة، ما هي إلاّ خدعة تتغاضى عن حقيقة أن المؤسسات الثقافية تخضع لمصالح النخب الحاكمة. يدّعون بأن مطالبة الجامعات تقليدياً بالاستقلال المؤسسي يمثل مطالبة بالمحافظة على امتيازات أولئك الذين يتمتعون أصلاً بالامتيازات. وهكذا فإن التقليل من أهمية استقلال الجامعة هو خطوة في الاتجاه الصحيح: إذ إنه يسهل مشروع توسيع الوصول. لن يكون من الممكن إخضاع الجامعة لاحتياجات أجندة الهندسة الاجتماعية المفروضة من الخارج، ولن يكون ممكناً دون تقليص استقلالها المؤسسي.

ولهذا السبب يبدي دعاة توسيع الوصول حماسة كبيرة للتخلص من بعض ملامح الجامعة التي تميّزها عن غيرها من قطاعات التعليم. وطبقاً لأحد دعاة هذه المقاربة، فإن التخلص من الحد الفاصل بين التعليم العالي وغيره من أشكال التعليم ضروري لتشجيع تحقيق قدر أكبر من الوصول إلى المؤسسات التعليمية. ومن هنا «تم التشكيك في قوة، واستقرار، ووضوح الحدود الفاصلة بين التعليم العالي وغيره في مجالات مختلفة وبدرجات متفاوتة عن طريق مختلف مسارات الوصول

انبديلـة والعلاقـات التي تَعِد بتلقـي جمهور جديد ووضـع غايات أوسع للتعليم العالي»[104].

يمثـل تحطيم «قـوة، واستقـرار، ووضوح» الحد الفاصـل بين الجامعة وباقي مؤسسات المجتمع محاولة متعمدة لضرب طموح الجامعة إلى تحقيق الاستقـلال المؤسسي. في بريطانية، يتـم تبرير هذا «الجهاد المقدس» على أساس أن الجامعة تخـدم المصالح الضيقة للنخبـة القوية، وفي الولايات المتحـدة علـى أساس أن الجامعة لم تكـن في أي وقت مـن الأوقات، ولن تكـون أبداً، مسخّرة للسعي لاكتساب المعرفـة المجردة. ثمة مزاج قوي من التشكيـك وعدم المبالاة يدفـع النقاد إلى إدانة المطالبـة بالاستقلال. كما كتـب راسل بيرمـان، أستـاذ العلوم الإنسانيـة في جامعة ستانفـورد، فإن النقـاد المتشككـين المعاصريـن «لا يستطيعـون تخيّل معرفـة لا تتواطأ مع السلطـة، وأن علمًا لا يعتمد علـى البنتاغون، أو أن مدرسين غير مدفوعين بالمصلحة الشخصية وحدها»[105]. لا يخلو هذا الكلام بالطبع من الصحة؛ فقد قامت الجامعات بأشياء كثيرة غير السعي للحصول على المعرفة. وقد عملت في كثير من الأحيان في خدمة أجندات اقتصادية وسياسية. إلاّ أنه، وكما يجادل بيرمان، فـإن «أي نقد للجامعات يتجاهل إمكانية وجود حياة للعقل هو في المحصلة شكل من أشكال معاداة الفكر»[106].

إن أي نقـد للجامعة يغفل إمكانيـة السعي الحقيقي لاكتساب المعرفة يمثـل استسلامـاً لمنـاخ دائـم من الاعتـلال الفكـري. غـير أن الأسس الضعيفـة للاستقـلال المؤسسي لا تشكل حجة ضـد محاولة تحقيق قدر من الاستقـلال. إنها تشير فقط إلى صعوبة الاقتراب من تحقيق «المثل»

وهـو الاستقـلال الفكري والثقافي؛ والدفاع عن هـذا المثل يقع في صميم تطويـر مجتمع صحي. إحدى الحجج الأكـثر إقناعاً التي تدافع عن مثل هذا المثل قدمها عـالم الاجتماع الفرنسي اليساري الراحل بيير بورديو. يدرك بورديو أن المطالبة بالاستقلال المؤسسي تمثل مطالبة بمكانة ذات امتيـاز. غير أنه يجادل بأن ما يسميها «الإجراءات الثقافية»، «يمكن أن يفعـل ذلك دون أي نـدم أو تردد أخلاقي، حيث إنها بالدفاع عن أنفسها بوصفها جملة كلية، فإنها تدافع عما هو عالمي». يجادل بورديو دفاعاً عن «الشروط الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لاستقلال المجالات المختلفة للإنتاج الثقافي»؛ لأن مثل هذا الاستقلال يقدم منبراً يمكن عبره تقديم الأفكار التي تعبر عن المصالح العامة للشعب[107].

إن الدافع الكامن وراء دفاع بورديو عن الاستقلال لا يتمثل في هدف إبعـاد الجامعـة عن المجتمـع، وذلك بتحويلهـا إلى برج عاجـي. تتمثل قيمـة الاستقلال في أنه يوفـر فضاء يمكن فيه للمنتجـين الثقافيين أن يعملـوا دون الخضوع إلى أي مصالح خارجية. غير أن هذا العمل موجه للمجتمع، ويحظى الاستقلال بالقيمـة؛ لأنه يوفر أساساً مستقراً لذلك النوع من الحياة الثقافية والفكرية التي تستجيب لاحتياجات المجتمع.

ويقدم الفيلسـوف الأسكتلندي غوردون غريهـام دفاعاً أضعف عن الاستقـلال. غريهام أيضاً يقدر أهمية الاستقـلال الأكاديمي. غير أنه يشعـر بالقلق مـن أنه إذا أصبح هدفـاً بحد ذاتـه، وإذا فشلت الأفكار المتولـدة في رحمه في إحداث أثر على المجتمع، فإن قيمته تصبح موضع شـك. «يصبح الاستقلال الأكاديمي، الذي ينطـوي بشكل أساسي على

حريـة الفكر والتقصي، أقل قيمة مما يفترض إذا لم يكن للفكر الذي يحميه أثـر يذكر على التشكيـل العام للأفكار الاجتماعيـة». وغريهام محـق بالطبـع في أن المجتمـع لا يحمـي شيئـاً لا يحترمـه. وكما يدرك بورديـو وغريهام، فإن على المفكرين والفنانين أن يبدعوا أفكاراً وأشياء ذات قيمة للمجتمع بشكل عام. غير أنهم لا يبدعون هذه الأشياء حسب الطلـب أو استجابـة للضغوط الخارجيـة، بل عبر الديناميـة الداخلية والتفاعل الخارجي بين ميادين ثقافية محددة.

بالرغـم من المـزاج الفلستينـي الطاغي، فإن دعاة أجنـدة الهندسة الاجتماعيـة مازال يُفرض عليهم من وقت لآخر أن يعـبروا ولو بالكلام فقـط عن احترامهـم للمثل الأعلـى المتمثـل في تقدير الثقافـة من أجل الثقافة. تنص الخطـة السنوية لوزارة الثقافـة والإعلام والرياضة عام 2003، على أننا «ينبغي ألا نغفل حقيقة أن المشاركة في الأنشطة الثقافية والرياضيـة هي غاية بحد ذاتها وتغني حياة الناس كل يوم». غير أن مثل هذه البيانات سرعان ما يتم إخضاعها إلى مقاربة أكثر أداتية إلى الفنون. يبدو أن الفنون مهمة «لتحسين التحصيل العلمي والسلوك، وتشجع التعلم مدى الحياة، وتساعد في محاربة الجريمة وإقامة مجتمعات آمنة وحيوية ومتماسكة، وتحقق مساهمة كبيرة في الاقتصاد»[108].

يقـدم مثل هذا التقدير الأداتي للفنـون معايير لتقويمها لا تتعلق من قريب أو بعيد بخصائصها الذاتية. فعبر التركيز على الأثر الذي يحدثه الفـن علـى جملة مـن القضايـا الاجتماعيـة، لا يتم الحكم عليـه طبقاً للمعايير الذاتية للفن، ومن ثمّ فهو يفقد قدرته على تحديد اتجاهه.

كان بورديو يعتقد أن أحد المواقع الرئيسة لنضال المثقفين ينبغي أن يكون حول مسألة كيفية تقويم أهمية أعمالهم. وحذر أن «الخطر الأكبر يتمثل في النزعة إلى سلب المثقفين حقهم في تقويم أنفسهم وإنتاجهم طبقاً لمعاييرهم هم»[109] حالما يجري تقويم العمل الثقافي والفكري في مؤسسات خارجة عن مجال الإنتاج الثقافي، فإنه يصبح عرضة لتأثيرات تشجع على الامتثال للمعايير السائدة وعلى تعزيز البيروقراطية. ويتمثل أحد أعراض هذا التطور المؤسف في أن الثقافة والتعليم باتا يخضعان للقياس والحساب الكمي بدلاً من تقدير قيمتهما.

لقد كان الفنانون والمثقفون، تقليدياً، حساسين حيال المطالبة التي تفرض على أنشطتهم عبر الضغوط التجارية. وقد أتى ردهم على شكل محاولة عزل أنشطتهم عن هذه الضغوط من أجل المحافظة على قدر من السيطرة على عملهم. ويا للأسف، فإن رد الفعل الخجول هذا كان ضعيفاً حيال الضغوط السياسية، فلم يبدِ الفنانون والمثقفون المعاصرون معارضة تذكر لمنع فرض تقويم بيروقراطي أو مدفوع بقوى السوق لأعمالهم. ونتيجة لذلك، فإن التقويم طبقاً لمعايير تقع خارج المشروع الثقافي والفني يتقدم بسرعة مرعبة. لقد نزع مديرو المتاحف وصالات العرض الفنية إلى الاستسلام وقبول محاولات واضعي السياسات لتقويم المؤسسات الثقافية طبقاً لأجندة لا علاقة لها بالتطور الفكري أو الفني. أحد الأمثلة على هذه المقاربة الأداتية للثقافة يتمثل في خطة أعلن عنها مؤخراً تتعلق بالفنون وبمنظمة في المجتمع المحلي في كليفلاند في ولاية أوهايو الأميركية، تهدف إلى استكشاف ما إذا

كان بوسع الفنون أن تساعد الأطفال على تحاشي استعمال المخدرات واتباع أنماط السلوك الخطرة. وقد أوكلت إلى المنظمة المحلية مهمة وضع مقرر للفنون لثلاث مئة شاب أفريقي - أمريكي تتراوح أعمارهم بين الحادية عشرة والرابعة عشرة «لمعرفة ما إذا كانت المشاركة في الفنون تعزز من احترام الذات، والتعبير عنها وخصائص أخرى يمكن أن تساعد في الوقاية من الإصابة بالإيدز»[110].

في الولايات المتحدة، يتم تشجيع الفنون أيضاً على أساس أنها تساعد في تسوية النزاعات وتحسين العلاقات بين أفراد المجتمع. لاحظ أحد النقاد في أعقاب هجوم الحادي عشر من أيلول أنه «يتضح على نحو متزايد وأكثر من أي وقت مضى أن الفن لا يغذي فقط، بل يشفي أيضاً، وأنه قوة مهمة للاستقرار في مجتمع يتعرض لضغوط كبيرة». وأضاف: «كما أن المحافظة على مصانع الحديد ضرورية للدفاع، فإن المحافظة على حيوية قاعدتنا الثقافية أمر بالغ الأهمية لحماية روح البلاد». وكثيراً ما يعبر أعضاء المؤسسة الثقافية أنفسهم عن فكرة أن الفن يؤدي دوراً علاجياً. فبعد 11/9، قارن فيليب دي مونتيبليو مدير متحف الميتروبوليتان في نيويورك مؤسسته بالمستشفى. توجد المستشفيات «لمعالجة الجسد، ونحن موجودون لمعالجة الروح»[111].

لم تصدر اعتراضات تذكر من قبل الفنانين والعاملين في مجال الثقافة على ادعاءات وزراء الحكومة البريطانية أن الفنون «جيدة للصحة»، وأن «الفنون تؤدي دوراً رئيساً في جعل المجتمع مكاناً أفضل للعيش». وأنه «يمكن للفنون أن تساعد في التصدي للجريمة».[112] لقد

قام مجلس الفنون والخدمات الثقافية المحلية بسرعة باستيعاب وتمثل أجندة التشميل الاجتماعي. وهكذا، فإن مدير الخدمات الترفيهية والثقافية في مجلس مدينة ويغان يشجع ويروج لمزايا الرياضة والفنون على أساس أن هذه الأنشطة «تحسن المهارات المعرفية والاجتماعية، وتحد من أنماط السلوك العنيف والمخاطرة، وتزيد من احترام الذات والثقة بالنفس، وتحسن من احتمالات التحصيل العلمي والتوظيف».[113] لقد شكلت الحكومة فريقاً خاصاً من المستشارين أسمته فريق عمل السياسات، يتخصص في السياسات التي تستهدف الإقصاء الاجتماعي عبر تعزيز احترام وتقدير الذات لدى الأشخاص الذين يعانون الإقصاء. اعترف تقرير فريق عمل السياسات العاشر حول التشميل الاجتماعي لوزارة الثقافة والإعلام والرياضة بالمشكلات المحتملة لإخضاع الخدمات الثقافية لمتطلبات الاعتراف بالخصائص العلاجية لها. ولاحظ: «لا نعتقد أن كل فنان أو رياضي ينبغي أن يكون عاملاً اجتماعياً باسم آخر، أو أن التميز الفني أو الرياضي ينبغي أن يحتل مكانة ثانوية بعد إعادة إحياء المجتمع المحلي»[114] غير أن التمييز الفني غاب تماماً عن الأمثلة التي ذكرت عن الممارسات المثلى التي شجعها التقرير.

أحد البرامج التي امتدحها التقرير كان مركزاً في مانشستر، حيث يجد الأشخاص المتماثلون للشفاء من الأمراض العقلية «أن الفنون ليست فقط ترياقاً قوياً يعالج الوحدة، بل وسيلة مهمة لتحقيق الذات وإمتاع الآخرين»[115]. يشكل هذا الهدف المتمثل في تحويل المؤسسات الثقافية

البريطانية إلى مراكز للانخراط العلاجي مع الأشخاص الذين يعانون الإقصاء أحد أوضح تجليات مشروع إعادة توجيهها نحو احتياجات السياسة الاجتماعية. إن غياب المعارضة الشعبية لهذه السياسة يشير أيضاً إلى أن العديد من الناس الذين يعملون في هذا القطاع لا مشكلة لديهم في الانغماس في بيروقراطية ثقافية جديدة.

ولضمان تحقيق هذه الأهداف، فإن وزارة الثقافة والإعلام والرياضة مهتمة للغاية بتقويم الأثر الذي تحدثه سياساتها. كما تجادل المنظرة الثقافية سارة سيلوود، بأن «جمع الأدلة حول الأثر الذي تحدثه الفنون بات يحتل مكان الصدارة في السياسة الثقافية»[116]. وعلى نحو مماثل، فقد باتت الجامعة إحدى المؤسسات الأكثر تعرضاً للتدقيق الخارجي في المجتمع؛ حيث تجري عمليات تدقيق لأوجه الحياة الجامعية كافة، من التدريس، إلى تقدم الطلاب إلى أنماط التقويم والأبحاث. وتتمثل إحدى التبعات المباشرة لهذه العملية في تلاشي استقلال الجامعة. وبات يتوقع من الأكاديميين اليوم أن يعملوا طبقاً لمعايير يضعها مدققون خارجيون، وموظفو الخدمة المدنية والسياسيون. كما أن التدقيق لا يكتفي بالقياس، بل يعدل وفي النهاية يغير الطريقة التي تعمل بها الجامعة. شور ورايت يصفان هذا التطور على النحو الآتي:

> لقد شكل التدقيق الخارجي انحرافاً مهماً عن مبدأ الاستقلال الأكاديمي. فبدلاً من مهاجمة استقلال الجامعة بصورة مباشرة، لجأت الحكومة إلى إخفاء درجة تدخلها بتعيين هيئات وسيطة وبحشد الأكاديميين

أنفسهم عن طريق تعيينهم في مناصب إدارية، بحيث أصبحوا متواطئين فعليين في هذه العملية[117].

تؤدي عملية التدقيق إلى استعمار التعليم العالي من قبل البيروقراطية التعليمية. وعملية الاستعمار هذه تعمل في أفضل أحوالها عبر المتعاونين العملاء ويوجَّه نظام التدقيق إلى مهمة إنشاء مجموعة من 'لخبراء الذين يقومون بدور الشرطي في عملية التدقيق.

كما يلاحظ شور ورايت، فإن «الشيء المركزي في عملية تطوير التقانات السياسية في التعليم 'لعالي كان وضع تصنيفات جديدة للخبراء بما في ذلك «استشاريي التطوير التعليمي»، ومسؤولي ضبط الجودة، و «مدربي تطوير الموظفين»، و «ومقوّمي جودة التدريس»[118].

تؤدي المجموعة الجديدة المكونة من المقوّمين داخل المؤسسات الثقافية والتعليمية دوراً فاعلاً في إضعاف تكاملية النشاط الفكري الذي تتم متابعته. وكما لاحظ بيير بيرديو، فإن ولاءهم لا يكون للمؤسسة، بل لنظام التدقيق الخارجي: «بفضل أنشطتهم، فإن الأعراف الخارجية تحل محل الأعراف المرتبطة بمجال معين في الإنتاج الثقافي»[119].

تفرض أخلاقية التدقيق على الأفراد أن يخضعوا لنظام يسعى لقياس جهودهم والتفتيش عليها، ويشجع الجهود المجزأة التي تسهل معايرتها ووزنها وتقديمها إلى جمهور يتم التعامل معه كما يتم التعامل مع الأطفال.

الهندسة الاجتماعية والسوق

ما هي أسوأ إهانة يمكن توجيهها لجامعة؟ ربما أن تكون برجاً عاجياً نخبوياً بعيدًا عن العالم الحقيقي. بالرغم من ذلك فقد كان هناك زمن كان فيه الاتهام المعاكس أكثر إيلاماً. قبل ثلاثين عاماً، لم يجد المؤرخ الراديكالي إي. بي. ثومبسون طريقة أفضل لإدانة المؤسسة التي يعمل فيها من تسميتها جامعة ووريك المحدودة. إن الأشياء التي لم تعجب ثومبسون في جامعة وويرك -هيكليتها الشبيهة بهيكليات الشركات التجارية، وعلاقتها الحميمة مع قطاع الأعمال، وهوسها بتدريب الطلاب لسوق العمل- ينظر إليها الآن على أنها أشياء مرغوبة جداً. لا تبقى الجامعة الحديثة فخورة بتعاليها على عالم الأعمال، بل تنخرط بنشاط كبير في عملية ترخيص الاختراعات الجديدة، والتشاور مع الشركات، وإطلاق شركات التقانات العليا.

كان ينظر تقليديًا إلى قوة السوق على أنها التهديد الرئيس للاستقلال الأكاديمي ووحدة وكلية الإنتاج الفني. وقد كتبت الكثير من التعليقات حول التوتر الحاصل بين عالمي الفكر والأعمال. على سبيل المثال يفسر المنظر السياسي الفرنسي بيرنار دي جوفينال انشقاق لمفكرين على أنه نتيجة حتمية للصراع بين قيم طبقة الأعمال وقيم لفنانين الإبداعيين. قطاع الأعمال ملتزم بإعطاء زبائنه ما يريدون. على النقيض، فإن الفنان المبدع ينظر إلى قيمة منتجاته على نحو مستقل عن قيمتها في السوق. كما يبين دي جوفينال: «رجل الأعمال يقدم للجمهور «سلعاً» تُعرَّف على أنها أي شيء يمكن للجمهور أن

يشتريه؛ في حين أن المثقف يسعى لتعليم ما هو «جيد»، وبالنسبة إليه فإن بعض السلع التي يتم تقديمها أشياء لا قيمة لها، وينبغي أن نحث الجمهور على ألاّ يشتريها»[120].

تدرك الدراسات التاريخية للجامعة أنه كان هناك دائماً صراع بين قيم الأعمال والتجارة من جهة والعمل الأكاديمي من جهة أخرى. من وجهة نظر قطاع الأعمال، فإن الزبون دائماً على حق. وليس من شأن التاجر أن ينتقد أو يشكك في أذواق وقيم الزبائن المحتملين. في حين أن الأكاديميين يقومون في كثير من الأحيان بتثقيف أذواق طلابهم وتشجيعهم على التشكيك في قيمهم. في الواقع، فإن أحد أهم ملامح النشاط الأكاديمي والفكري هو بالتحديد ذاك الذي لا يمكن أن تسيطر عليه الروح الأداتية. إن التعليم الأكاديمي -على عكس الخدمة التي تقدمها مدرسة لتعليم اللغات- لا يسعى إلى إعطاء الزبون ما يريده، بل يحاول أن يقدم ما يحتاجه الطالب. الفنانون الذين ينتجون فناً عظيماً لا يسألون «ماذا يريد الجمهور؟»، إنهم يسعون للتعبير عن شيء عبر فنهم، لا مجرد أن ينتجوا شيئاً للبيع.

لقد جعل التوتر بين قيم طبقات الأعمال والفنانين الإبداعيين العديد من المثقفين يخافون من تأثير السوق. لقد نُظر دائماً إلى الضغوط التجارية على أنها تهديد محتمل لممارسة العمل الأكاديمي والفني المتكامل. إن السوق لا يبالي بالقيمة الذاتية الدائمة للمنتج الثقافي، بل يهتم فقط بقيمته اللحظية. تتسبب الاعتبارات التجارية بضغوط قوية لتحويل الأشكال الفنية والأفكار إلى منتجات ذات

شعبيـة. ولهذا السبب فإن دعاة التشميل الاجتماعي يحاولون في كثير من الأحيان استعمال قوى السوق لدفع مشروعهم الخاص، عبر إفراغ المؤسسـات التعليمية والثقافية من أي قيمـة ذاتية دائمة، يمكن لقوى السـوق أن توجههـا نحو أهداف مفروضة من الخـارج من قبل أجندة الهندسة الاجتماعية.

إن قـدرة السوق على تقليص استقلال الجامعة ونزاهتها لاحظها بيتر سكوت رئيس التحرير السابق لملحق جريدة التايمز لشؤون التعليم العـالي وعلق عليها عندما علق على التباين بين المواقف السابقة تجاه الجامعة مع تلك التي سادت في تسعينيات القرن العشرين.

كان ينظـر إلى التعليـم العـالي على أنه شيء ينبغـي أن يستحقه المـرء، شيء يُطمح إليـه، أما الآن فينظر إليه علـى أنه شيء يُشترى مـن قبـل المتعقلين والمحظوظـين. ثمة حركـة قويـة الآن للتحول من فكـرة التعليـم العالي بوصفها خدمـة عامة. لم يعد يُنظـر إليه على أنـه مشروع ثقافي، أو حتى أخلاقي تـؤدي فيه فكرة السلطة الفكرية دوراً رئيساً، بل كمشروع اقتصادي يستطيع فيه الزبائن، سواء كانوا طلاباً أو غير طلاب أن يشتروا الخدمات[121].

قـد يساعد هذا التحول في التركيز بالفعل على إزالة العوائق التي تمنـع الوصول الأوسـع إلى التعليم العالي. فإذا جُـرّد التعليم العالي مـن قيمته الثقافية الأعمق ونُظر إليه علـى نحو أكثر عادية وأداتية، فإن الحاجة إلى تنظيم وضبط الوصول إليه تصبح أقل. وهذه نقطة تفهمها بوضوح شرائح دعاة الوصول الأوسع الذين يعدون قوى السوق

نداً مفيداً للاستقلال المؤسسي. وينظر إلى السوق الواسع بوصفه حليفًا يمكن أن يجبر الجامعة على الاستسلام لمطالب الهندسة الاجتماعية الشعبوية[122].

إن التقاء روح الاستهلاك وأجندة التشميل ساعد في تشكيل قوة هائلة تفرض تأثيرها بشكل مستمر على مؤسسات الثقافة والتعليم. وتوفر هذه التركيبة المكونة من النزعتين الاستهلاكية والشعبوية الشرعية لأجندة الهندسة الاجتماعية. يندمج خيار المستهلك والوصول الشخصي في روح شعبوية تنظر إلى الثقافة والتعليم بوصفهما يتكونان من سلع مجزأة يمكن أن تلقم بالملعقة إلى جمهور بسيط.

بالرغم من أن دعاة تسويق الثقافة ينزعون إلى التشكيك بسياسات الهندسة الاجتماعية التي تقودها الحكومة، فإنهم أيضاً يعدون أن تقلص الاستقلال الثقافي والأكاديمي هو تطور إيجابي. من وجهة نظرهم، فإن استيعاب المؤسسات الثقافية في السوق أدى إلى نهضة فنية وفكرية. كحال أنصار الأجندة التشميلية، فإن دعاة تسويق الثقافة يفرضون فكرة أننا نمر في طور متخلف. وهم يزعمون أن المجتمع لا يصبح أكثر سطحية، بل أكثر حكمة. يدافع عن هذه الفرضية تايلر كوويـن الذي يزعم في كتابه «في مديح الثقافة التجارية» أن السوق الحرة أفضل من يقوم بالترويج للتميز الثقافي. ونتيجة لآليات السوق الرأسمالية، فإن الولايات المتحدة تمر في عصر نهضة ثقافية قادرة على «عرض منتجات ناجحة ومتنوعة»[123].

يدافع دعاة السوق من أمثال كووين عن فرضيتهم بالإشارة إلى التوسع الكمي للحياة الثقافية في الولايات المتحدة. ويجادل أحد مؤيديه بأنه «في أثناء العقود القليلة الماضية، شهدنا ما يمكن أن نطلق عليه «فورة ثقافية»: زيادة هائلة في الفن، والموسيقا، والأدب، والفيديو، وغيرها من أشكال التعبير الإبداعي»[124]. وينظر إلى هذه الزيادة في استهلاك السلع الثقافية، المرتبطة بزيادة الرخاء الاقتصادي على أنها دليل على الفورة المعاصرة في ميدان الثقافة. ما من شك في أن استهلاك الثقافة كان قد أصبح سمة ديناميكية من صفات المجتمع المعاصر، غير أن الدليل على زيادة الاستهلاك الثقافي لا تشي بالكثير حول جودة ما يتم استهلاكه. إن هذا التركيز على الاستهلاك يخلط بين رغبة الجمهور في التسلية والترفيه والانشغال بتطوير الأفكار والفن. كما لاحظت حنة آرندت في ستينيات القرن العشرين، فإن ما لدينا ليس ثقافة جماهيرية، «بل تسلية جماهيرية تتغذى على الأشياء الثقافية للعالم»[125].

تبنت آرندت النظرة القائلة: إن تسويق المنتجات الثقافية يؤدي إلى انحلالها، محذرة من أن ما يجري هو «تدمير للثقافة؛ كي تنتج الترفيه والتسلية».

وأضافت: النتيجة ليست التشظي بل الانحلال، وأولئك الذين يشجعون هذا ليسوا مجرد مؤلفين موسيقيين صغار، بل نوع من المثقفين انواسعي القراءة والاطلاع، وظيفتهم الرئيسة هي تنظيم، ونشر، وتغيير الأشياء الثقافية؛ بغية إقناع الجماهير أن مسرحية «هاملت» يمكن أن تكون مسلية تماماً مثل مسرحية «سيدتي الجميلة»، وربما توازيها من

الناحية التثقيفية. هناك كتاب عظماء كثيرون من الماضي قاوموا قروناً من النسيان والإهمال، لكن ليس من الواضح ما إذا كانوا سيتمكنون من البقاء بعد إنتاج نسخ مسلية من أعمالهم[126].

لقد أثبتت تحذيرات آرندت حول «النوع الخاص من المثقفين» الذين يبيعون مسرحية «هاملت» بوصفها منتجًا للتسلية والترفيه بأنها صحيحة. لقد بات التوجه الأداتي إزاء الفن والتعليم يهيمن على الحياة الثقافية المعاصرة. غير أن المشكلة الرئيسة اليوم لم تعد في توسع صناعة الترفيه، بل هذا الهوس بتلقيم الثقافة إلى جمهور تقوده أجندة التشميل الاجتماعي.

بالرغم من أن شكوك آرندت حول استيلاء صناعة الترفيه على الثقافة ينبغي أن تؤخذ بجدية، فإن تشاؤمها لا يمكن أن يفسر ازدهار الحياة الفكرية والفنية إلى جانب الترفيه الجماهيري وبالتفاعل معه. إن الحياة الثقافية توجد في علاقة من التوتر والقلق مع السوق، وبالرغم من الضغوط التجارية. فإن المثقفين والفنانين استطاعوا دائماً أن يبدعوا ويطوروا أفكاراً جديدة. ما من شك أن اليوم، كما في الماضي، تعمل الضغوط التجارية على تسليع المعرفة والفن.

وعلى الرغم من ذلك، فإن السوق يوفر أيضاً فرصاً للإبداع ويمكن أن يوفر فضاء، ولو محدوداً، للسعي للتميّز. المشكلة اليوم لا تكمن في نمو الترفيه السطحي، بل في الافتقار إلى التأكيد على ترسيخ ودعم المعايير الفكرية والفنية. ليس للتجارة وجهة نظر حول نوع المعرض الذي يمكن أن يقام في متحف ما، أو ما إذا كان ينبغي أو لا ينبغي على

طـلاب الجامعة أن يكتبـوا مقالات. إلا أن أجنـدة التشميل الاجتماعي مستعـدة لاستعمال النفوذ السياسي وقـوى السوق لتحقيق أهدافها. إن ضغوط الهندسة الاجتماعية، وليس ضغوط السوق، هي التي تمثل اليوم التهديـد الأكبر لاستقلال واكتمـال الإنتاج الفكـري والثقافي. ومقارنة بسياسـات التشميـل، فإن المشـكلات التي تطرحها صناعـة الترفيه لا تبدو سوى ظل شاحب.